

Distr.: General  
30 July 2004  
Arabic  
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم  
المتحدة للسكان



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤

٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير عن أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤ (١٤ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤،  
جنيف)

المحتويات

الفقرات الصفحة	الفصل
٣٠.....	المسائل التنظيمية . . . . . الأولى -
	الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣٠.....	التقرير السنوي لمدير البرنامج . . . . . الثاني -
٧٠.....	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية . . . . . الثالث -
٨٠.....	الالتزامات بالتمويل . . . . . الرابع -
١٠٠.....	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها . . . . . الخامس -
١١٠.....	تقرير التنمية البشرية . . . . . السادس -
١٢٠.....	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع . . . . . السابع -
١٤٠.....	متطوعو الأمم المتحدة . . . . . الثامن -
١٥٠.....	التقييم . . . . . التاسع -
١٧٠.....	التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . . . . . السابع عشر -
١٨٠.....	الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . . . . . العشرون -



## الفصل

الفقرات الصفحة

## الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

العاشر -	مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان	١٩
الحادي عشر -	عملية البرمجة	٢٢
الثاني عشر -	الزيارات الميدانية	٢٣
الثامن عشر -	الاقتراحات المشتركة بشأن التقارير المتعلقة بإطار التمويل المتعدد السنوات	٢٤
التاسع عشر -	الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي: مقترحات لعام ٢٠٠٥	٢٥

## الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الثالث عشر -	تقرير المديرية التنفيذية لعام	٢٦٢٠٠٣
الرابع عشر -	الالتزامات بالتمويل المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٩
الخامس عشر -	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	٣٠
السادس عشر -	التقييم	٣١
الحادي والعشرون -	مسائل أخرى	٣٣

## الفصل الأول - المسائل التنظيمية

- ١ - عقدت الدور السنوية لعام ٢٠٠٤ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ١٤ إلى ٢٣ حزيران/يونيه/بجنيف. وفي هذه الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/L.2)، بصيغتهما المعدلة شفويا، والتقارير المتعلقة بالدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/14).
- ٢ - ووافق المجلس في مقرره ٢٥/٢٠٠٤ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤: من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥: من ٢٤ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥: من ١٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥  
(نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥: من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

- ٣ - ولقد وُضع البيان الاستهلاكي للرئيس بالموقع الخاص بأمانة المجلس التنفيذي على الشبكة العالمية (وب) تحت العنوان [www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd).

- ٤ - وترد المقررات التي تمت الموافقة عليها في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤ في الوثيقة DP/2004/33 التي يمكن الاطلاع عليها على شبكة (وب) تحت العنوان [www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd).

### الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## الفصل الثاني - التقرير السنوي لمدير البرنامج

- ٥ - في التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ (DP/2004/16 و Add.1 و 2)، أعرب مدير البرنامج عن ثقته بأن عام ٢٠٠٥ سيكون نقطة تحول على صعيد التنمية، واقترح برنامجا ذا مسارات خمسة لإعداد استجابة الأمم المتحدة.

٦ - وتنبأ بأن الأمم المتحدة في سبيلها إلى النجاح، وذلك في حالة استمرارية العملية الشاملة للإصلاحات والموارد، التي سبق تعزيزها من خلال المساءلة المتبادلة التي برزت في مؤتمر مونتيري، وذلك في أعقاب قيام زعماء العالم باستعراض إعلان الألفية في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، مما سيسمح بـ "تقويم المسار الأصلي" الذي يلزم لوضع العالم على طريق الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول الوقت المحدد في عام ٢٠١٥.

٧ - وفي سياق حث الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على انتهاز الفرص المتاحة في عام ٢٠٠٥، أكد مدير البرنامج أن آثار البرنامج الإنمائي الجديد ونجاحاته سوف يجري تقييمها، إلى حد كبير، من خلال مساهمته في برنامج الإصلاح الأوسع نطاقاً بمنظومة الأمم المتحدة إلى جانب المجتمع الإنمائي الأوسع مجالاً. وبدون الاضطلاع على نحو جاد ببرنامج إصلاح الأمم المتحدة، يلاحظ أن الجهود الناجحة المبذولة لتعبئة السياسات وحشد الموارد حول الأهداف الإنمائية للألفية قد تكون عرضة للفشل في مرحلة التنفيذ.

٨ - وشدد على أن الشمال والجنوب ينبغي لهما أن يتنبها إلى أن المجتمع الدولي عليه أن يولي قدراً كبيراً من الاهتمام، سواء لنوعية المعونة أم لكميتها.

٩ - وبغية إعداد البرنامج الإنمائي لانتهاز الفرص السانحة في عام ٢٠٠٥، حدّد مدير البرنامج خمسة مسارات إصلاحية يلزم اتباعها من قبل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بهدف إحراز التقدم:

(أ) تنظيم البرامج - ترسيخ جميع الأنشطة الإنمائية بالبلد في الاستراتيجيات الوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) التبسيط والتنسيق - وهذا يتعلق بإجراءات ودورات برامج الأمم المتحدة من أجل الوفاء بأفضل الممارسات لدى المانحين إلى جانب الممارسات الوطنية؛

(ج) الأفكار والمؤسسات - يجب تعزيز الأمم المتحدة كيما تدعم البلدان في مجال بناء القدرات وتوجيه الأفكار المتعلقة بالقضايا الأساسية؛

(د) ترشيد التواجد الميداني - بهدف حصول بلدان البرنامج على أفضل نفع من دعم الأمم المتحدة؛

(هـ) تعزيز نظام المنسقين المقيمين - وزيادة المساءلة المتعلقة بهذا النظام من أجل حفز التماسك الاستراتيجي وإحراز النتائج.

١٠ - والعملية المقبلة المتصلة باستعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات توفر فرصة للتقدم في كل من هذه المجالات.

١١ - وركز مدير البرنامج، بصفة خاصة، على خطط تعزيز نظام المنسقين المقيمين، وذلك من خلال تعيين مديرين قطريين في أكبر بلدان البرنامج، التي أصبحت فيها مهمة أداء جميع اختصاصات المنسق المقيم والممثل المقيم والمسؤول الأمني المعين كبيرة إلى حد لا يمكن لشخص واحد أن يضطلع بها.

١٢ - ولفت الانتباه أيضا بصورة محددة إلى تلك الشراكة المطردة بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبرنامج الإنمائي. وقال إن المنظمة سوف توفر لممثلي اليونيدو فرصة الحصول على مكاتب داخل الوحدات القطرية للبرنامج الإنمائي، مع عزو دور مستقل لهم في نظام إدارة المعارف لدى البرنامج الإنمائي على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والعالمية. وقد تكون شراكة اليونيدو - البرنامج الإنمائي بمثابة نموذج لتوسيع نطاق التعاون بهدف تقليل التكاليف الميدانية مع القيام، في نفس الوقت بزيادة البرامج. ومن شأن هذا أيضا أن يزود البلدان بخطوط خدمات إضافية.

١٣ - وبشأن الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي، ذكر مدير البرنامج أن إبراز صورة العمل التطوعي من خلال أعمال متطوعي الأمم المتحدة يشكل كذلك عاملا رئيسيا في ميدان بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على التزام البرنامج الإنمائي بالعمل على نحو وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن طريق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي وإشراك الدعم الموضوعي للصندوق في مرافق الموارد على الصعيد دون الإقليمي.

١٤ - وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي يقوم حاليا بدراسة سبل إدخال أعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في البرامج التي ينهض بها البرنامج الإنمائي، مع نظرة، في نفس الوقت، في سبل إعادة تنشيط الصندوق في ضوء الأسئلة المثارة حول مدى سلامته.

١٥ - وأعربت الوفود عن بالغ تأييدها لدعوة مدير البرنامج إلى قيام المنظمة بتحديد وتوضيح التزامها بإصلاح الأمم المتحدة وبانتهاز الفرص السانحة في عام ٢٠٠٥.

١٦ - وأيدت الوفود أيضا مسارات الإصلاح الخمسة التي حددها مدير البرنامج، مع تركيزها بصفة خاصة على تقدم المنظمة في مجالات من قبيل البرمجة المشتركة والإبلاغ المشترك والملكية المحلية وبناء القدرات وإدارة المعارف. وساندت الوفود ما توخاه مدير البرنامج من دعم منظومة الأمم المتحدة في مجال أنشطتها القطرية الاستراتيجية المتعلقة

بالمساعدة التقنية التي تقوم على الطلب، وصرحت بأنها تتطلع إلى تلقي اقتراحاته الخاصة بتنفيذ بيئة تمكينية محسنة على صعيد التنمية.

١٧ - وفي سياق الإطراء على شراكة البرنامج الإنمائي - اليونيدو، ناصرته الوفود فكرة القيام بتعاون مماثل مع سائر منظمات الأمم المتحدة. وأثار المجلس التنفيذي احتمال دعوة المدير العام لليونيدو كي يحضر دورة المجلس العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

١٨ - واقرن تقدير مساهمات المانحين ببدء مجدد لزيادة التمويل. وأعلنت وفود عديدة زيادة التمويل على نحو ملموس، مما شمل التبرعات المعلنة من أجل إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

١٩ - وكان ثمة تشديد على ضرورة قيام المؤسسات، على جميع الأصعدة، بالالتزام بصورة قوية بالمساواة بين الجنسين وتهيئة التوازن بين الشمال والجنوب، كما طُلب بتقديم التفاصيل المتعلقة بكيفية اضطلاع البرنامج الإنمائي بمراعاة المنظور الجنساني في كافة جوانب أعماله.

٢٠ - وبينما سلطت الوفود الضوء على ذلك الدور الرئيسي الذي ينهض به القطاع الخاص في تشجيع النمو الاقتصادي، فإنها قد سلمت بتعقد هذه المسألة، وطالبت بإجراء تحليل أكثر وضوحاً لمواطن النجاح والفشل. وكذلك طالبت الوفود بمزيد من التفاصيل بشأن كيفية اعتراف البرنامج الإنمائي القيام بتعزيز نظام المنسقين المقيمين. ومن الواجب على البرنامج الإنمائي أن يكفل جعل عمليات المشتريات فوق مستوى الشبهات.

٢١ - ورد مدير البرنامج بالإعراب عن تقديره للوفود إزاء مساندتها القوية لمسارات الإصلاح الخمسة التي اقترحتها، كما أنه تقدم بالشكر للوفود التي أعلنت زيادة تمويلاتها، وحث الوفود الأخرى على أن تحذو حذوها. وصرح بأنه لا يجوز أن يكون هناك أي تشكك بشأن جدية جهود البرنامج الإنمائي فيما يتصل بنوع الجنس. واحتتم كلامه قائلاً أنه يؤكد للمجلس التنفيذي من جديد أن البرنامج الإنمائي لا يعتبر نفسه من وكلاء المشتريات، وأن ثمة أملاً لديه في تهيئة وضوح كامل في هذا الصدد.

٢٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠٠٣ (DP/2004/16 و Add.2) وتقرير وحدة التفتيش المشتركة (DP/2004/16/Add.1).

## الفصل الثالث - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٢٣ - لدى مناقشة الوثائق (DP/2004/17 و DP/2004/18 و DP/2004/19) بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، لاحظت الوفود أن الصندوق يتسم بالفعالية والكفاءة وشدة الأهمية، ومع هذا، فإنها قد أكدت أن ثمة تناقضا صارخا يتمثل في هبوط التمويل الأساسي إلى حد يهدد سلامة هذا الصندوق.

٢٤ - ولقد تبين من التقييم المستقل للآثار (DP/2004/18) أن الصندوق يشكل منظمة فعالة وأنه قد نجح في توفيق برامج وأنشطته مع سياساته. وخلص هذا التقييم إلى نتيجة مفادها أن عمليات الصندوق قد أسهمت في تحقيق نتائج هامة من خلال برامج التمويل على نطاق صغير وبرامج إدارة الشؤون المحلية في حقل تخفيف وطأة الفقر وآثار السياسات العامة وتكرار المشاريع على يد المانحين. ولقد تبين أن ثمة طلبا ضخما على مجالات خبرة الصندوق في أقل البلدان نموا بهدف الاستجابة للأهداف الإنمائية للألفية ولاحتياجات البلدان أيضا.

٢٥ - ومع هذا، فإن التقييم المستقل قد اتضح له أيضا أن فعالية نموذج أعمال الصندوق تتطلب تهيئة مستوى مستقر ومستدام من تمويلات المانحين، مما تعذر تحقيقه في نطاق البيئة الحالية. ولقد أوصى بالقيام على نحو عاجل بتنقيح نموذج أعمال الصندوق من أجل كفاءة صلاحيته.

٢٦ - وأشار عدد من الوفود إلى أن الأزمة المالية ترجع إلى حدوث تغير في اتجاهات تمويلات المانحين، وأن هذه الأزمة لا تعكس مدى كفاءة الصندوق. ولا شك أن المساهمات الجديدة والمتزايدة المقدمة إلى الصندوق من بعض المانحين تمثل اعترافا بفعالية تطور هذا الصندوق.

٢٧ - وفي وقت سابق، تم تحديد ثلاثة خيارات بوصفها تشكل صلب المناقشة بشأن مستقبل الصندوق. وبوسع المجلس التنفيذي أن يسعى إلى: (أ) الإبقاء على الصندوق بوصفه صندوقا مستقلا لدى البرنامج الإنمائي؛ (ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لدمج الصندوق على نحو كامل في البرنامج الإنمائي، مع الاحتفاظ بالميزات المقارنة للصندوق عقب النظر بشكل تام في الآثار ذات الصلة؛ (ج) إصدار قرار بإنهاء عمليات الصندوق لتجنب وضع متعثر لا حل له.

٢٨ - وأكدت بعض الوفود أنه لا يجوز، مع هذا، أن يسمح بفشل الصندوق، فهو يضطلع بدور مركزي في مساندة الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الوصول إلى أشد المجتمعات فقرا بأقل البلدان نموا. ومن الواضح، دون أدنى شك، أن العائد على الاستثمار

لدى الصندوق مرتفع إلى حدٍ ينفي خيار إغلاقه. وأكدت بلدان البرنامج، بصفة خاصة، أهمية الصندوق بالنسبة لأقاليمها ومناطقها، كما أنها أعربت بكل يقين عن استعدادها للعمل مع الصندوق ومساندته اليوم وغدا.

٢٩ - وأشارت بعض الوفود إلى مجالين ضروريين للصندوق يتسمان بالإسهام في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بأقل البلدان نمواً: أعمال الصندوق الهادفة إلى تشجيع تدبير الشؤون على الصعيد المحلي، إلى جانب ذلك الدور الهام الذي يتعين على الصندوق أن يضطلع به في السنة الدولية للتمويل على نطاق صغير في عام ٢٠٠٥.

٣٠ - ولقد قيل إن الإمعان في القيام بالتوفيق مع عمليات الصندوق قد يفيد في زيادة إمكانية وصول البرنامج الإنمائي إلى الخبرة الفنية لدى هذا الصندوق وتيسير توسيع نطاق آثاره وهيئة مساعدة محتملة لحل مشاكل تمويله، ومع هذا، فإنه كان ثمة تأكيد بعدم جواز مناقشة مستقبل الصندوق في مجرد إطار للتنسيق والتبسيط، حيث قد يؤدي هذا إلى إهمال مصدر الميزات المقارنة للصندوق. ومن منطلق الانشغال بصورة الصندوق، اقترح أنه يجب عليه أن يقوم بالمزيد لدعم مركزه ومؤازرة موقفه.

٣١ - وأكدت وفود أن استعادة الصحة المالية للصندوق قد تتطلب تقديراً واضحاً للتمويل المتاح وخيارات نموذج العمل، مما سبق أن طلبته الوفود بالنسبة للدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٣٢ - ومن منطلق الاستجابة، قام مدير البرنامج المساعد ونائب الأمين التنفيذي/القائم بالأعمال لدى الصندوق بتوجيه الشكر إلى الوفود إزاء ما أبدته على نحو قوي من مساندة أعمال الصندوق، وأكد لها أن البرنامج الإنمائي والصندوق سيواصلان تعاونهما الوثيق مع الدول الأعضاء من أجل الإتيان بحلول لمسألة التمويل وهيئة نموذج عمل معزز لدى الصندوق بشكل عاجل.

٣٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر رقم ١٣/٢٠٠٤ بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

## الفصل الرابع - الالتزامات بالتمويل

٣٤ - لدى مناقشة الوثيقة DP/2004/20، أئنت الوفود على مدير البرنامج إزاء أعماله القيادية في تحقيق الاستقرار المالي للمنظمة.

٣٥ - وصرحت وفود عديدة بأنها ملتزمة بإعلان تبرعات شاملة لعدة سنوات بناء على أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات، مع زيادة التمويل المخصص للموارد العادية. وفي

نفس الوقت، رحبت بلدان البرنامج بتلك التبرعات الشاملة لعدة سنوات، التي أعلن عنها كثير من المانحين، وناشدت جميع المانحين أن يزيدوا من التزاماتهم بتمويل البرنامج الإنمائي.

٣٦ - وأعربت وفود كثيرة عن ترحيبها بالتقييم التمويلي الإيجابي، وتقدمت بالشكر إلى مدير البرنامج لقاء ما يقوم به من إدارة. وذكرت وفود عديدة مرة أخرى أن ثمة حاجة إلى تقاسم عبء التمويل، وهيئة قاعدة للموارد تكون أكثر قابلية للتنبؤ، مع استناد هذه القاعدة إلى إعلانات للتبرعات تشمل عدة سنوات ووضع جداول زمنية محددة للسداد.

٣٧ - وشددت وفود مختلفة على أهمية المساهمات الأساسية، وقالت إنها ضرورية بالتأكيد بالنسبة للتنمية الفعالة على الصعيد الميداني. وشجعت هذه الوفود الأطراف المؤثرة على إيلاء الأولوية لمساهمات الموارد العادية (الأساسية) بالنسبة لمساهمات الموارد الأخرى (غير الأساسية).

٣٨ - وعلى الرغم من عدم استعادة قاعدة التمويل بصورة كاملة حتى اليوم، فإن الوفود قد لاحظت بارتياح أن أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات تُعدّ ميسورة الوصول. ويرجع التفاؤل الحالي إلى زيادة التمويل الأساسي في عام ٢٠٠٣ بنسبة ١٥ في المائة، مما يتعلق جزئياً بحدوث تقلبات مواتية في أسعار الصرف، ولقد كان ذلك مصحوباً باتجاه تصاعدي واضح في الإيراد الإجمالي للبرنامج الإنمائي. ومن ثم، فإن المنظمة، التي سبق لها أن تخلفت عن أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات في الماضي، تعتبر الآن، مع هذا، في طريقها إلى بلوغ أهداف الإطار الحالية. ورغم ذلك، لاحظت الوفود أن المنظمة كانت معرضة دائماً لاحتمالات تقلبات أسعار الصرف السلبية، وأكدت أن ثمة أهمية لمعالجة ما يكتنف الصندوق من حالة صعبة.

٣٩ - وكررت وفود قليلة ما سبق لمدير البرنامج أن أعرب عنه من قلق بشأن اتكال المنظمة على عدد محدود من المانحين، وشددت هذه الوفود على ضرورة تعزيز التزام الأطراف المؤثرة بكفالة وصول مستويات التمويل للأهداف المتوخاة. وقامت هذه الوفود بتشجيع البرنامج الإنمائي على التماس طرق من شأنها أن تفضي إلى اجتذاب الجديد من المانحين، وذلك في محاولة لدعم صلاحية المنظمة على المدى الطويل وبلوغ ذلك الهدف الذي حدده المجلس والمتمثل في ١,١ بليون دولار.

٤٠ - وشكر مدير البرنامج الوفود على التزاماتها، وكذلك على زيادتها للمساهمات الأساسية المتعددة السنوات بناء على أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات، وقام في نفس الوقت بالتشديد على مزايا تحقيق توازن مساهمات التمويل فيما بين المانحين.

٤١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠٠٤ بشأن مساهمات التمويل المقدمة للبرنامج الإنمائي.

## الفصل الخامس - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٤٢ - استعرض المجلس التنفيذي التمديد الثاني لإطارى التعاون التقني الثانيين لأوروغواي وشيلي لمدة سنة واحدة، إلى جانب تمديد إطار التعاون القطري الثاني لزمبابوي لمدة سنتين، وكذلك تمديد أطر التعاون القطري الثانية لبيلاروس وسلوفاكيا ولاتفيا وهنغاريا لمدة سنة واحدة (DP/2004/21). وقدم المجلس أيضا تعليقات على أولى مخططات وثائق البرامج القطرية فيما يتصل بأذربيجان والأرجنتين وأرمينيا وأنغولا وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبوروندي والبوسنة والهرسك وتركمانستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وصربيا والجبل الأسود وطاجيكستان والفلبين وقيرغيزستان وكازاخستان وليسوتو ومدغشقر.

٤٣ - وشددت الوفود على ضرورة زيادة الالتزامات المالية وسائر وسائل اجتذاب الأموال، وخاصة آليات تقاسم التكاليف. وكان ثمة اقتراح بالنظر في إمكانية تمويل البرامج محليا. وشجعت الوفود على الاضطلاع بتعميق وتوضيح الروابط القائمة بين البرامج القطرية وإطار التمويل المتعدد السنوات وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وكذلك على النهوض بمزيد من التخطيط المشترك مع كافة الشركاء، بما فيهم المانحون، وذلك في مجالات الاهتمام المتبادل. وطالبت الوفود بمزيد من التماسك في مجال الرصد والإبلاغ أيضا.

٤٤ - ولاحظت بعض الوفود، مع الارتياح، إدراج نوع الجنس بوصفه موضوعا مشتركا على صعيد ١٣ من البرامج القطرية، ولكن هذه الوفود قد أبدت أسفها للإيجاز في ذكر ذلك الدور الهام الذي تنهض المرأة بأعبائه في مجالات تخفيف وطأة الفقرة والاستدامة البيئية وإدارة الكوارث.

٤٥ - ولقد طوّل بمزيد من المساعدة من أجل البلدان الخارجة من حالات الصراع، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي قد تصبح بالفعل من البلدان المانحة. وكان ثمة طلب كذلك بإدراج مزيد من المعلومات عن الأمن البشري وتشجيع الصندوق الاستثماري للأمن البشري بالرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن تعريفه.

٤٦ - وكان هناك تركيز على حقوق الإنسان وتشجيع الحكم الديمقراطي باعتبارهما من المجالات التي ينبغي للبرامج القطرية أن تغطيها على نحو أكثر شمولا. وليس من الجائز، مع

هذا، لنقد معايير حقوق الإنسان وتشجيع الحكم الديمقراطي أن يغفل ذكر الجهود المبذولة أو أن يركز بشكل واضح على شؤون البلد الداخلية.

٤٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بأولى مخططات ووثائق البرامج القطرية وما قدم عليها من تعليقات، وذلك فيما يتصل بأذربيجان والأرجنتين وأرمينيا وأنغولا وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبوروندي والبوسنة والهرسك وتركمانستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وصربيا والجبل الأسود وطاجيكستان والفلبين وقيرغيزستان وكازاخستان وليسوتو ومدغشقر، وذلك قبل استكمال البرامج القطرية، إلى جانب تحديات أطر التعاون التقني الثانية لمدة سنة واحدة بالنسبة لبيلاروس وسلوفاكيا ولاتفيا وهنغاريا، مما سبق أن وافق عليه مدير البرنامج.

٤٨ - وأقر المجلس التنفيذي بالتمديد الثاني لإطارى التعاون القطري الثنائي لزمبابوي لمدة سنتين. وشيلي لمدة سنة واحدة، وتمديد إطار التعاون القطري الثاني لزمبابوي لمدة سنتين.

## الفصل السادس - تقرير التنمية البشرية

٤٩ - لدى مناقشة المعلومات المستكملة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية (DP/2004/22)، أثنت الوفود على مديرة مكتب تقرير التنمية البشرية إزاء التزامها بكفالة الاضطلاع بمشاورات مستفيضة وجيدة النوعية لدى إعداد التقارير السنوية.

٥٠ - وفي الوقت الذي أعربت فيه الوفود، بصورة عامة، عن اغتباطها بالقاعدة الإحصائية المستخدمة في التقرير، فإنها قد أشارت إلى وجوب توافق البيانات المجمعة وطنياً ودولياً، مما من شأنه أن يعكس الحقائق القائمة على أرض الواقع بصورة أرفع قدراً، بالإضافة إلى تحاشي تصوير البلدان على نحو سلبي. وأكدت هذه الوفود ضرورة كفاءة أحدث البيانات المحايدة مع عزوها إلى مصادرها على نحو واضح. واقترح أحد الوفود إدراج المؤشرات الوطنية الهامة في التقارير.

٥١ - وطالب وفد آخر بدعوة المساهمين في التقرير إلى حضور مشاورات غير رسمية. ومن منطلق دعم التقرير القادم عن الحرية الثقافية، جرى التشديد على أنه لا يجوز النظر إلى الثقافة بوصفها عقبة تواجه نمو الإنسانية.

٥٢ - وفي سياق الرد، أكدت مديرة مكتب تقرير التنمية البشرية أن المشاورات خلال العام الماضي قد اتسمت، في الواقع، بتناول القضايا الموضوعية على نحو دقيق. وبصفة خاصة، أكدت كذلك للوفود أن المكتب يعمل على الصعيدين الوطني والدولي من أجل

انتقاء بيانات ومعلومات متوازنة ومشروعة. ولا مفر، مع هذا، من وجود تناقضات بين البيانات الوطنية الواردة من السلطات الإحصائية بمختلف البلدان والمجموعات الدولية المقدمة من منظمات من قبيل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية. وهذا هو الحال، فالبيانات الوطنية بحاجة إلى التنسيق، كما أنه توجد أحيانا اختلافات في المنهجية. ولما كان المكتب مستخدما للبيانات، لا منتجا لها، فإنه يقوم على نحو استباقي بتشجيع تحسين الاتصال بين السلطات الوطنية والدولية من أجل تقليل المفارقات. واحتتمت المدير كلامها قاتلة مرة أخرى أنه ثمة التزاما مستمرا من قبل المكتب بكفالة الاضطلاع بعملية تشاور بناءة مع الأطراف المؤثرة على كافة الأصعدة.

٥٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات المستكملة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية (DP/2004/22).

## الفصل السابع - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٤ - لدى مناقشة الوثيقة DP/2004/23، حثت الوفود منظمات الأمم المتحدة على العمل مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وقامت، في نفس الوقت، بتشجيع لجنة تنسيق الإدارة على مساندة المكتب في توسيع نطاق حيازة الأعمال، إلى جانب حفز البرنامج الإنمائي على إشراك المكتب في توفير الخدمات المشتركة.

٥٥ - وأكدت الوفود أنه ينبغي للمكتب أن يظل سليما من الناحية المالية على الصعيدين القصير والطويل والأجل. وفي ضوء محدودية طابع الاستعانة بمصادر خارجية لدى المنظمة والحالة الحرجة الراهنة لحيازة الأعمال وتنفيذ المشاريع، كانت هناك مناقشة حول ما إذا كان من المستصوب أن يُتوخى تغيير ولايتها.

٥٦ - وقد بدأ المكتب في العمل مع المصارف الإنمائية الإقليمية بشأن مشاريع مشتركة، مما أثار المديح والتشجيع، إلى جانب مساندة توسيع نطاق أنشطته في ميادين الهندسة والهياكل الأساسية والأشغال العامة في إطار القيام بتعاون مباشر مع الحكومات المضيفة.

٥٧ - وفي الوقت الذي كان هناك ترحيب فيه باقتراح تقديم الخدمات مباشرة إلى الحكومات المضيفة، فإنه كان ثمة تحذير بشأن سد الطريق أمام كيانات القطاع الخاص الناشئة. وطالبت الوفود بمزيد من المعلومات عن هذا الاقتراح، مما يتضمن توفير تفاصيل عن تجارب المكتب وجهود بناء القدرات لديه لمواجهة التحديات المماثلة.

٥٨ - وتساءلت الوفود عن الموعد المتنبأ به لإنهاء عملية إدارة التغيير، ومدى أهمية التنويع بالنسبة لمستقبل المكتب، وماهية الإمكانيات المتاحة أمام أعمال جديدة. وأكد أحد الوفود أنه لا يجوز للمكتب أن يستخدم احتياطه التشغيلي، ثم اقترح القيام برصد حازم للميزانية، باعتبار ذلك وسيلة لتناول الزيادة المحتملة في النفقات. ومن منطلق إدراك التحديات المتصلة بالأموال والأعمال التي تواجه المنظمة في الوقت الراهن، وافق المجلس التنفيذي على السماح للمكتب بإطار زمني مرن حتى ينفذ الحلول ذات الصلة.

٥٩ - ولما كان الهدف الأساسي متمثلاً في الحد من هبوط مستوى المكتب في مجال العمل مع منظمات الأمم المتحدة، فإن التحليل المتأني من قبل المجلس يعد ذا أهمية حاسمة، ولا سيما فيما يتصل بقضايا من قبيل الشراء وبنية الرسوم. وقُدّم طلبٌ بعقد اجتماع غير رسمي قبل الدورة العادية الثانية في شهر أيلول/سبتمبر.

٦٠ - وطلبت الوفود أيضاً عرض تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ يتضمن تفاصيل إسقاطات الأعمال للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وخطط التغلب على العقبات الحالية، والمشاكل المتصلة بتخطيط موارد المؤسسات، والتجارب الخاصة بالعمل في حالات ما بعد الصراع، وتدابير استعادة ثقة العملاء الأساسيين.

٦١ - واستجابة لذلك، أثنى مدير البرنامج على المدير التنفيذي للمكتب، وقال إنه يحظى، هو ورفاقه، بكامل دعم لجنة تنسيق الإدارة. وقد بدأ المكتب في إعادة بناء الثقة لدى العملاء، ومع هذا، فإن بيئة العمل قد تغيرت، كما أن الشراكات التقليدية، مثل الشراكة بين المكتب والبرنامج الإنمائي، تتعرض اليوم لضغوط شديدة. ومن المحتمل على المكتب أن يهبط أعمالاً جديدة. وتحقيق نواتج قيمة لبلدان البرنامج ليس بالأمر السهل، ولكنه ضروري لاستعادة صلاحية المكتب مرة أخرى.

٦٢ - وقال المدير التنفيذي إن المكتب ينوي أن يعمل مع المقاولين والمعماريين والمخططين والمهندسين المحليين في بلدان البرنامج لتسهيل بناء القدرات على أرض الواقع. وهو سيواصل توسيع نطاق أعماله مع المؤسسات المالية الدولية. والمشتريات والمقومات الأساسية آخذة في التحول إلى مجالات رئيسية لدى المكتب. وفي البداية، يلاحظ أن الشروط الأساسية لفترة إدارة التغيير لن تستمر أكثر من عامين. وفيما يتصل بتخطيط موارد المؤسسات، يجري في الوقت الراهن اتخاذ التدابير اللازمة لتعجيل الإنشاءات، والاستفادة من أدوار المنظومة الوظيفية، وتحسين مهارات العاملين، وصقل البيانات على نحو فعال.

٦٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠٠٤ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## الفصل الثامن - متطوعو الأمم المتحدة

٦٤ - لدى مناقشة الوثيقة DP/2004/24، أعربت الوفود عن حماسها إزاء ذلك الدور الهام الذي يضطلع به متطوعو الأمم المتحدة في زيادة إبراز صورة العمل التطوعي باعتبار ذلك جزءاً من متابعة السنة الدولية للمتطوعين (٢٠٠١)، وإدارة وتشغيل هؤلاء المتطوعين، وجعل الأهداف الإنمائية للألفية من صميم العمل التطوعي. وأثنت الوفود على الجهود التي يبذلها المتطوعون لتوفيق سياقات أعمالهم مع الأهداف المحددة في إطار التمويل المتعدد السنوات والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج.

٦٥ - وقُدِّمت تحيات كثيرة للسيدة شارون كابلنغ - الاكيجيا، المنسقة التنفيذية السابقة، إزاء تفانيها من أجل قيم العمل التطوعي وتركها لتراث باق لا يزول وتوجيهها لمتطوعي الأمم المتحدة.

٦٦ - ولاحظت الوفود بارتياح أنه قد حدثت، للعام السابع على التوالي، زيادة في أعداد المتطوعين العاملين والمهام وبلدان المنشأ وبلدان العمل، إلى جانب المتطوعين القادمين من بلدان نامية.

٦٧ - وأطرت الوفود بصورة محددة على برامج وطنية عديدة تم وضعها بدعم من متطوعي الأمم المتحدة، وكذلك على ذلك الدور الخاص الذي يضطلع به هؤلاء المتطوعون في سد الثغرة القائمة بين الإغاثة والتنمية.

٦٨ - وأوصت الوفود بأن يقوم متطوعو الأمم المتحدة بتعزيز تقديم التقارير التي تركز على النتائج، وتوفير تحليل أكثر دقة لتأثير التنمية على الأنشطة البرنامجية، وبيان التحديات القائمة في مجال تنفيذ الدروس المستفادة، ومواصلة العمل بناء على الشراكات التجريبية.

٦٩ - ولما كان برنامج المتطوعين يستند على نحو أساسي إلى الطلب، فإن ثمة وفوداً كثيرة قد شجعت زيادة المساهمة في صندوق التبرعات الخاص الذي يسمح للمتطوعين بتجربة الجديد من المشاريع والشركاء.

٧٠ - واستفسرت الوفود عن دور برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام، وعن ماهية ما يمكن عمله من أجل تحسين تحليل الآثار، وعن التدابير المتخذة من قبل برنامج المتطوعين لتعزيز إدارة المعارف وتقاسمها، وذلك بطرق تتضمن مساعدة المتطوعين السابقين في الحصول على وظائف دائمة بمنظمات الأمم المتحدة. وطولب بتوفير مزيد من المعلومات بشأن تعاون المتطوعين مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مع تقديم التفاصيل الخاصة بالدروس المستفادة.

٧١ - وكان ثمة طلب لبرنامج المتطوعين أن يحدد المجالات التي قد يتوخى فيها تقليل العمل، وأن يذكر أنشطة محددة يمكن استهدافها حتى تصل برامج شبكة "إنترنت" إلى المناطق النائية، وأن يعين الاحتياجات اللازمة له كيما يضطلع بأنشطة على نحو أكثر فعالية.

٧٢ - ومن المجالات الملحوظة للتعاون فيما بين الوكالات، إعداد المؤتمر المقبل بشأن العمل التطوعي، الذي سينعقد في إسلام آباد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وهو مؤتمر منظم في إطار التعاون مع البرنامج الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وشددت إحدى منظمات الأمم المتحدة على أهمية الدور الذي يقوم به متطوعو الأمم المتحدة في مواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وخاصة فيما يتصل بالسكان الذين يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة/مرض الإيدز.

٧٣ - وأشار مراقب عن إحدى المنظمات غير الحكومية، على نحو خاص، إلى أهمية الاتفاق الذي أبرم مؤخرا مع متطوعي الأمم المتحدة، حيث وضع هذا الاتفاق لأغراض تتضمن العمل المشترك في ميدان تشجيع هبة مواتية لأعمال المتطوعين.

٧٤ - وفي إطار الرد، ذكر نائب المنسق التنفيذي أنه يسلم بأن نظام الإبلاغ بحاجة إلى التغيير. وبرنامج المتطوعين قد اضطلع بإدارة تستند إلى النتائج، وهذا من شأنه أن ييسر تحسين الإبلاغ في المستقبل. ورغم أن التطوع لا يشكل بديلا للتوظيف، فإنه يعد استخداما سليما لوقت السكان، كما أنه يساعد على الاحتفاظ بالكرامة في حالة عدم توفر العمل. ومن هذا المنطلق، ينبغي تشجيع الخريجين غير العاملين بأن يتطوعوا. وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لا يقوم بدور ما في مجال تحديد ما إذا كان ينبغي أن يضطلع بعمليات لحفظ السلام، ولكن هذا البرنامج يوفر أفرادا لمثل هذه العمليات، حيث يمكن تحديد أفراد البرنامج وتعبئتهم على نحو عاجل. وهذا البرنامج تابع للأمم المتحدة، ومن ثم، فإنه قد بذل الجهود اللازمة لزيادة سلامة وأمن المتطوعين إلى أقصى حد، مع قيامه في نفس الوقت بعدم الحد من فعاليتهم. وثمة متطوعون سابقون كثيرون قد حصلوا في الواقع على وظائف بمنظومة الأمم المتحدة.

٧٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠٠٤ بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

## الفصل التاسع - التقييم

٧٦ - لدى مناقشة الوثيقة DP/2004/25 المتعلقة بالتقييم، أثنت الوفود على البرنامج الإنمائي إزاء تقدمه المحرز في توفيق ورقات استراتيجية الحد من الفقر مع تقارير الأهداف الإنمائية للألفية، ولقد شددت هذه الوفود، مع ذلك، على ضرورة توضيح كيفية مساهمة

المنظمة على أفضل وجه ممكن في هذه العملية. واقترحت بعض الوفود أن تتضمن جميع وقرات الاستجابة الإدارية المستقبلية خطة للعمل أو موجزا للإجراءات المقترحة.

٧٧ - وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز علاقات العمل مع مؤسسات بریتون وودز بشأن ربط وقرات استراتيجية الحد من الفقر بالأهداف الإنمائية للألفية، كما طلبت هذه الوفود مزيدا من المعلومات بشأن ما اقترحه البرنامج الإنمائي من التعاون مع البنك الدولي بهدف إنفاذ الرابطة بين الوراقات - الأهداف في بلدان رائدة.

٧٨ - ولا يزال يتعين القيام على نحو كامل بالاستفادة من التداؤب بين وحدات القيام بالرصد ووحدات الاضطلاع بالحملات. والروابط القائمة بين تقارير الأهداف الإنمائية للألفية والتقارير المرحلية السنوية لوراقات استراتيجية الحد من الفقر لم تتضح حتى الآن. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان يمكن استخدام هذه الوراقات لقياس التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وطلبت الوفود أيضا توفير مزيد من الإيضاحات بشأن تعاون البرنامج الإنمائي مع مشروع الألفية. واستفسر أحد الوفود عن منشأ مبادرات الحد من الفقر، وعما إذا كانت هذه المبادرات ترجع أساسا إلى البلدان المتوسطة الدخل.

٧٩ - ومن منطلق الرد، شدد المستشار الرئيسي ورئيس الفريق المعني بتخفيف وطأة الفقر لدى مكتب السياسات الإنمائية على أهمية استخدام مؤشرات مشتركة لتعزيز روابط الإبلاغ المتعلقة بوراقات استراتيجية الحد من الفقر - الأهداف الإنمائية للألفية. وبالاشتراك مع البنك الدولي، قام البرنامج الإنمائي بتحديد مجموعات المؤشرات التي تعد أكثر أهمية بالنسبة للتغيرات السنوية. ومن المؤكد أن الأمم المتحدة ملتزمة بجعل النماذج الإنمائية مملوكة على الصعيد الوطني ومستندة إلى حوار سياسي صريح ومشاركة واسعة النطاق فيما بين الأطراف المؤثرة، حيث يتوقف دور هذه الأطراف دون شك على مدى إلمامها بالإحصاءات.

٨٠ - وأضاف المستشار أن البرنامج الإنمائي قد اقترح أن يعمل مع البنك الدولي لكفالة تهيئة الروابط بين الوراقات - الأهداف، سواء فيما يتصل بسياسات الرصد أم سياسات مناصرة الفقراء، من خلال استهداف بلدان بعينها من بلدان وقرات استراتيجية الحد من الفقر في كل من المرحلة الأولى والمرحلة اللاحقة لعملية صوغ السياسات. ومن شأن المشروع العالمي المشترك المتعلق بتحليل الفقر وآثاره الاجتماعية أن يوفر فرصة جديدة لمثل هذا التعاون.

٨١ - ويسعى البرنامج الإنمائي أيضا إلى التعاون مع مشروع الألفية في البلدان التي تُجرى فيها دراسات ماثلة، مع تخصص البرنامج الإنمائي في تشجيع تنمية القدرات على المدى الطويل فيما يتصل بتخفيف وطأة الفقر. ومع هذا، فإن التقييدات المالية تعني أن البلدان

تحتاج، بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى تعبئة مزيد من الموارد الوطنية وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة لأغراض النمو والتنمية. وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يلاحظ بالتأكيد أن ثمة بلدانا عديدة، ولا سيما في أفريقيا، بحاجة إلى مزيد من الإعفاء من الدين.

٨٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بإجراء متابعة بشأن التقييمات فيما يتصل بالتقارير عن ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية والروابط بين ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية (DP/2004/25).

## الفصل السابع عشر - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٨٣ - لدى مناقشة التقرير المتعلق بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2004/26)، رحبت الوفود، بزعماء أعضاء مجموعة الـ ٧٧، بهذا التقرير، وأعربت عن استعدادها لمساندة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما في مجالات بناء القدرات التقنية، وتوفير الائتمانات الصغيرة للأعمال التجارية المحدودة، والصحة، وتعبئة الموارد.

٨٤ - وأكدت الوفود أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل تكملة ضرورية لتعاون الشمال - الجنوب، وإن كان لا يجوز له أن يحل محله. وأسلوبا التعاون هذان يوفران إطارا مثاليا لتشجيع هيئة علاقات سلمية فيما بين البلدان إلى جانب كفالة رفاه السكان. ومن الحري بالتعاون التقني وتعبئة الموارد أن يزدهرا فيما بين بلدان الجنوب وكذلك فيما بين الشمال والجنوب.

٨٥ - وأعربت الوفود عن ارتياحها إزاء الأعمال المتعلقة بالتعاون الثلاثي، حيث يقوم بلد مانح بتمويل مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن الجدير بهذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يعمل بالتالي على تشجيع التعاون الأقليمي، وتوفير المساعدة داخل الأقاليم، وبذل جهود للتكامل الإقليمي، مما ينبغي النظر فيه لدى صياغة إطار التعاون الثالث، إلى جانب وضع استراتيجية أكثر وضوحا لاستخدام الصناديق الاستثمارية القائمة.

٨٦ - وثمة حاجة عاجلة إلى الإتيان بطرق ابتكارية لمكافحة هجرة ذوي الكفاءات من الجنوب إلى الشمال. وكان من رأي البلدان النامية أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل آلية مناسبة تؤدي إلى الاستفادة من منافع العولمة وإزالة الانقسام الرقمي الذي يفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وكانت ثمة دعوة إلى المشاركة على نحو أكثر وثاقة مع القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية من أجل تشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٧ - وأعربت الوفود عن تقديرها للأسباب التي قدمها مدير البرنامج في ملاحظاته الاستهلاكية بشأن فترة الانتقال الممددة نسبياً والسابقة على تعيين المدير الجديد للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولقد أيدت بالتالي ما يتتو به من تقديم قيادة جديدة بمجرد إنشاء وحدة معززة ومنسقة تتسم بولاية واضحة تحظى بموافقة المجلس في دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٨٨ - وأيدت الوفود تطلعها إلى إجراء مشاورات غير رسمية من أجل الاضطلاع بمناقشة أكثر تفصيلاً لإطار التعاون الثالث، الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٤.

٨٩ - وأحاط المجلس علماً بالتقرير المتعلق بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2004/26).

## الفصل العشرون - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٩٠ - لدى مناقشة الوثيقة DP/2004/31، أثنى الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء جعله الشؤون الجنسانية من بين "المحركات" الرئيسية الخمسة للإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، إلى جانب كفالة مساءلة المدراء والموظفين بشأن دمج الشؤون الجنسانية في جميع خطوط الخدمات الرئيسية بكافة أنحاء المنظمة.

٩١ - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لما أحرزه من تقدم ملموس، وشجعت على تحقيق توازن بين الجنسين يتمثل في ٥٠/٥٠ بحلول عام ٢٠١٠ على الصعيد المؤسسي. وأطرت الوفود على مبادرة الشركات، التي تتضمن إجراء تقييم رسمي لأعمال البرنامج الإنمائي المتصلة بالشؤون الجنسانية على يد فريق مستقل، ولكنها شددت على الحاجة إلى اتخاذ إجراء فوري ملموس. وركزت الوفود على ضرورة تحديد منظور خاص بالبلد وكفالة إشراك كل من الرجال والنساء في المبادرات والحلول. وأعربت الوفود أيضاً عن أملها في نمو مشاريع الائتمانات الصغيرة لمساعدة النساء.

٩٢ - وطلب مزيد من المعلومات عن إطار الوقت وحدود المسؤولية فيما يتصل بالتدابير الواردة في التقرير. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على القيام، بصورة منتظمة، بإدراج الشؤون الجنسانية في النواحي الرئيسية بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات التقييم القطري المشتركة، كما أنها سلطت الضوء على أهمية الشؤون الجنسانية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٩٣ - وكان ثمة إدراك لدى الوفود للصعوبات القائمة في مجال قياس نتائج الشؤون الجنسانية، ومع هذا، فإنها قد أكدت أن المسؤولية المتعلقة بإدراج هذه الشؤون الجنسانية في التيارات الرئيسية تقع على عاتق البرنامج الإنمائي، وأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالتيارات الرئيسية يجب أن يبدأ على نحو عاجل. ومن الواجب أن توضع خطة للعمل تتضمن أهدافا ملموسة وإجراءات قابلة للقياس ومؤشرات أيضا بشأن إدراج الشؤون الجنسانية في التيارات الرئيسية.

٩٤ - والتمست الوفد مزيدا من الإيضاحات في مجال العناصر الرئيسية لشراكة البرنامج الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وخاصة على صعيد زيادة دمج البرمجة على المستوى الإقليمي والاضطلاع ببرامج مشتركة وتوحيد القيادة بالنسبة للمساواة بين الجنسين.

٩٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢١/٢٠٠٤ بشأن رد الإدارة على التقرير المعنون "تغيير مجرى التيار الرئيسي: الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، فضلا عن المقرر ٢٢/٢٠٠٤ بشأن التوازن بين الجنسين في البرنامج الإنمائي.

## الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

### الفصل العاشر - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

٩٦ - لدى مناقشة الوثائق DP/2004/27 و DP/FPA/2004/6 و DP/2004/28 التي تتعلق بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان في البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على التوالي، شددت الوفود على الافتقار الواضح إلى إجراءات للانتصاف لمعالجة نقاط الضعف المحددة في أعمال المراجعة الداخلية للحسابات.

٩٧ - واقترحت بعض الوفود أن تضع المنظمة إطارا منسقا لحل القضايا الواردة في تقارير مراجعة الحسابات. واستفسرت وفود أخرى عما إذا كانت فعالية مهام مراجعة الحسابات وتجهيزها قد تحسنا بفضل القيام مؤخرا بتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات.

٩٨ - وكان ثمة قلق أيضا بشأن ضآلة عدد مراجعات الحسابات في البرنامج الإنمائي، وخاصة فيما يتصل بالمكاتب القطرية، وكذلك بشأن ماهية الإجراءات المتبعة عند انخفاض مستوى أداء المكاتب القطرية. وشددت الوفود على أهمية الاضطلاع بالمراقبة على نحو دقيق لكفالة بيان الموارد وإنفاقها وفقا لذلك.

٩٩ - وفيما يتصل بسياسة استعادة التكاليف، يجب على المنظمة أن تضمن عدم إعاقة الموارد الأساسية للموارد غير الأساسية. واستفسر أحد الوفود عن كيفية تطبيق استعادة التكاليف وتنفيذ خدمات الرسوم دون توفر مذكرات تفاهم خطية واضحة. وبشأن أنشطة الشراء، أيدت الوفود مراقبة هذه الأنشطة عن طريق الإبلاغ. واقترح، مع هذا، أن يتجنب البرنامج الإنمائي القيام بأنشطة الشراء بدلا من الحكومات لكفالة عدم تشوش حدود المساءلة.

١٠٠ - وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، صرحت الوفود بأنه ينبغي للمكاتب القطرية أن تتسم بالنشاط لدى متابعة توصيات مراجعة الحسابات، وتساءلت هذه الوفود عن ماهية الآليات القائمة في مجال تقاسم الدروس داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري، لأغراض المساءلة، أن تقدم تقارير مالية في حينها.

١٠١ - ووافقت الوفود على أنه يجب أن يقدم إطار يتضمن أهدافا محددة، إلى جانب مسار زمني ومؤشرات لحل القضايا الواردة في تقارير مراجعة الحسابات، وذلك من جانب المنظمات الثلاث إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ من أجل الاضطلاع بالاستعراض اللازم لتحسين متابعة مراجعات الحسابات. وطلب المجلس إلى البرنامج الإنمائي أيضا أن يقدم تقريرا في نفس الدورة عن التدابير المقترحة لإنشاء آلية معززة لاستعادة التكاليف.

١٠٢ - وقال مدير البرنامج المعاون أن تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات قد اتسم بالنجاح. وثمة استعراض متعمق يجري تخطيطه في جميع المنظمات الثلاث التي تتبع النظام الجديد. والبرنامج الإنمائي يعمل، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، من أجل ضمان اتباع استراتيجية وطنية متماسكة لمراجعة الحسابات، مما يوفر كفالة معقولة بأن الأموال ذات الصلة قد استخدمت في الأغراض الموجهة إليها، فضلا عن تقليل العبء الواقع على كاهل الحكومات إلى أدنى حد ممكن. وفي وقت لاحق من هذا العام، سوف يقدم مشروع استراتيجية إلى فريق الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك فإنه قد اقترب اكتمال عملية التغيير من جانب مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، حيث لم يبق إلا عدد ضئيل من الوظائف الشاغرة.

١٠٣ - ولقد قال الموظف المسؤول عن مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أنه يشارك المندوبين فيما يشعرون به من قلق إزاء الهبوط في عدد عمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٣، ومع ذلك، فإن عام ٢٠٠٣ هذا لم يكن عاما عاديا، مما يرجع إلى حد كبير إلى آثار إعادة الهيكلة الشاملة للمكتب. وعلى الرغم من انخفاض عدد عمليات مراجعة

الحسابات، فإنه لم يكن هناك، بصورة عامة، تأثير كبير على المراقبات الداخلية، حيث كان بوسع المكتب أن يظل على علم بالقضايا - سواء بوسائل غير رسمية، مثل تيسير حلقات العمل، أم بطرق يغلب عليها الطابع الرسمي، من قبيل الدراسة الاستقصائية للموظفين والدراسة الاستقصائية للشراكات على الصعيد العالمي - وأن يركز موارده على المكاتب التي تكتنفها مخاطر كبيرة.

١٠٤ - وبالإضافة إلى تقييمات المخاطر، السنوية والمستمرة، التي يضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، فإن المكتب يتصدر عملية تقييم مخاطر الشركات، التي من شأنها أن تتضمن إشراك مدراء البرنامج الإنمائي. ولقد سبق للبرنامج الإنمائي أن اضطلع ببعض التقييمات غير الرسمية في الماضي، ومع هذا، فإن الأمل المنشود يتضمن القيام بتقييم أكثر شمولاً مع أدراج هذا التقييم في آلية للصقل لدى إطار الرقابة الداخلية للبرنامج الإنمائي. وفي الوقت الذي توفرت فيه مذكرات للتفاهم بالنسبة لجميع الوكالات فيما يتعلق باستعادة التكاليف، فإن بعض القضايا الخاصة بالمسؤولية القانونية لا تزال بحاجة إلى توضيح.

١٠٥ - وذكر الموظف المسؤول أيضاً بأنه قد عُرضت على اجتماع سنوي لرؤساء المراجعة الداخلية للحسابات آلية رئيسية من شأنها أن تكفل تقاسم الدروس المستفادة لدى إحدى المنظمات من جانب بقية منظومة الأمم المتحدة.

١٠٦ - وقامت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون الإدارة) بصندوق الأمم المتحدة للسكان بالترحيب بإجراء مزيد من المناقشات عن الإطار المطلوب، ولا سيما وأن الموعد النهائي المقترح لا يتسم بالواقعية. وأشارت إلى المبادرات المختلفة قيد الإعداد لدى الصندوق بهدف تعزيز المساءلة. وصرحت بأن الدروس المستفادة يجري تقاسمها من خلال هيئات تتضمن لجنة الرقابة التابعة للصندوق والتي تضم أعضاء من سائر منظمات الأمم المتحدة. وأكدت مديرة شعبة خدمات الرقابة لدى الصندوق للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيستمر في إجراء تحليلات للمخاطر. وذكرت أن شعب الصندوق الجغرافية تقوم على نحو جاد بمتابعة توصيات مراجعة الحسابات مع المكاتب القطرية وصرحت بأن مدراء العمليات في المكاتب القطرية سيضطلعون بدور رئيسي في متابعة مراجعة الحسابات على نحو منتظم وفي تعزيز إدارة عمليات المكتب بشكل عام.

١٠٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠٠٤ بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## الفصل الحادي عشر - عملية البرمجة

١٠٨ - أعربت الوفود عن ارتياحها إزاء التقدم الوارد في الوثيقتين DP/2004/29 و DP/FPA/2004/7 و DP/2004/30-DP/FPA/2004/8. وأبدت قلقها، مع هذا لأن العملية القائمة بين تحليل البرامج القطرية وتنفيذها، والممتدة من ١٨ إلى ٢٤ شهراً، قد تكون طويلة إلى حد لا يتيح الاستجابة إلى الأوضاع المتغيرة على الصعيد القطري، مما يؤدي بالتالي إلى تأخير تنفيذ البرامج ذات الصلة.

١٠٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصار على تقديم وثيقة البرنامج القطري في الدورة السنوية وحدها لن يوفر المرونة اللازمة للوفاء بالدورات الوطنية. وذكر أحد الوفود أنه غير مقتنع بأن الأدلة تشير إلى أن ثمة حاجة إلى هذه المرونة.

١١٠ - وفيما يخص البرمجة المشتركة، صرحت الوفود بأنها تعلق أهمية كبيرة على تبسيط وتنسيق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة فيما بين منظمات الأمم المتحدة مع وضع استراتيجيات إنمائية وطنية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المتوقع لهذا التوفيق أن يحسن إنجاز البرامج وأن يقلل التكاليف الإدارية وأن يحقق للأمم المتحدة وجوداً وحيداً في البلدان. وكان ثمة تشجيع للمانحين على الاتسام بالمرونة والتكيف مع الإجراءات المبسطة والمنسقة، إلى جانب تقبل الإبلاغ على نحو مشترك. وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي وصندوق السكان إزاء المذكرة التوجيهية المتعلقة بالبرمجة المشتركة، وقامت ببحثها على تنفيذها بأسرع ما يمكن.

١١١ - ولاحظت الوفود أنه في الوقت الذي تشكل فيه البرمجة المشتركة عملية من شأنها أن تكفل اتباع منظمات الأمم المتحدة لنهج منسق من أجل بلوغ النتائج، فإن تلك البرمجة المشتركة سوف تبتثق من هذه العملية بوصفها استجابات عملية لأوضاع محلية. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت الوفود الاقتراح الذي يطالب المانحين بالموافقة على الإبلاغ المنسق، على الرغم من تعذر تحديد مساهمات بعينها.

١١٢ - ولاحظت الوفود، مع هذا، أن هياكل التكلفة، التي تتعلق بالبرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق السكان، ليست منسقة حتى الآن وأنها ستظل ذات معدلات مختلفة فيما يتصل بالنفقات العامة واستعادة التكاليف. وأكدت الوفود أنه ينبغي لآليات التمويل أن تستخدم إجراءات منسقة بقدر الإمكان، كما أنه ينبغي للمجلس أن يقدم توجيهات متسقة لوكالات اللجنة التنفيذية واللجنة غير التنفيذية.

١١٣ - ولاحظت الوفود أن البرمجة المشتركة تتسم بالإيجابية، فهي تزيد من الفعالية كما أنها تقلل من تكاليف العمليات، ومن ثم، فقد طلبت توفير مزيد من المعلومات عن تجارب هذه البرمجة المشتركة والنسبة المئوية للموارد الإجمالية المخصصة لها وللإبلاغ المشترك أيضا.

١١٤ - ومن منطلق الرد، قال مدير مكتب السياسات الإنمائية أنه يوافق على إمكانية إنجاز عملية اعتماد البرامج القطرية. ومع هذا، فقد أكد أن هذه البرامج تستجيب لكل من القضايا الفورية والقضايا الطويلة الأجل، ومن ثم، فإنه ينبغي لها ألا تتأثر بمرور الوقت، وأن توفر الدعم اللازم للأهداف الإنمائية للألفية. وبوسع البرنامج الإنمائي أن يكون أكثر مرونة في عملية اعتماد البرامج القطرية، ولكنه بحاجة إلى توجيه من المجلس.

١١٥ - وثمة أهمية لجعل نتائج إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بمثابة أداة استراتيجية، بدلا من أن تكون وثيقة تداولية. ومن شأن هذا أن يساعد في كفاءة استخدامها على نحو موحد فعال في مجال تحديد البرامج المشتركة على الصعيد القطري.

١١٦ - ورحبت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون الإدارة) لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعليقات المشجعة. ولاحظت أن المذكرة التوجيهية تتضمن تمييزا واضحا بين البرامج المشتركة والبرمجة المشتركة. وهذه المذكرة تتضمن توجيهات بشأن ماهية الطريقة الجديدة بالاستخدام في هذه الظروف أو تلك بهدف تقليل تكاليف العملية.

١١٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠٠٤ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١١/٢٠٠١، والمقرر ١٩/٢٠٠٤ بشأن البرمجة المشتركة.

## الفصل الثاني عشر - الزيارات الميدانية

١١٨ - شكرت الوفود المقررين من السلفادور وإريتريا إزاء قيامهما، يعلى التوالي بتقديم التقريرين المتعلقين بالزيارة الميدانية إلى غواتيمالا (DP/2004/CRP.4-DP/FPA/2004/CRP.3) والزيارة الميدانية إلى أوكرانيا (DP/2004/CRP.5-DP/FPA/2004/CRP.4).

١١٩ - وأكدت الوفود أهمية الزيارات الميدانية من تمكين أعضاء المكتب من الحصول على تجربة مباشرة بشأن سلطة الأمم المتحدة في مجال عقد الاجتماعات وما لديها من رأسمال يتمثل في الثقة والحيدة. وفيما يتصل بالزيارة المشتركة لغواتيمالا، شددت الوفود على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات على صعيد تشجيع السلام وتعزيز المشاركة السياسية من جانب جماعات السكان الأصليين. وحضت الوفود على تقديم مزيد من الجهود

لتبسيط وتنسيق جهود الوكالات التي من شأنها أن تفيده، إلى حد كبير، نظام المنسقين المقيمين.

١٢٠ - وبالنسبة للزيارة الميدانية إلى أوكرانيا، كان هناك تسليط للضوء على تقاسم التكاليف، إلى جانب ضرورة الاضطلاع بشراكات فعالة لتمكين مختلف المناظير وتنفيذ سياسات تتعلق بكل بلد على حدة. وأقرت الوفود بآثار المساعدة التقنية، وقالت أن المركز التجاري الذي أعده البرنامج الإنمائي ينبغي له أن يكون نموذجاً لسائر المكاتب القطرية. ولوحظ ذلك التقدم الكبير نحو بناء اقتصاد سوقي فعال.

١٢١ - وأنتت الوفود كثيراً على النتائج الإيجابية البارزة التي حققها صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار تمويل محدود، وذلك في مجالات تتضمن دمج الخدمات الطبية والاجتماعية والإعلامية/التعليمية التي تتصل بالصحة الإنجابية، وشددت على التفاعل المتسم بالكفاءة فيما بين الحكومة وصندوق السكان، وكذلك على علاقة العمل القوية القائمة بينهما. وشجعت الصندوق على النظر في إعداد برنامج قطري لأوكرانيا.

١٢٢ - وطالب أحد الوفود بتوفير دعم دولي مستمر لمواجهة احتياجات الجماعات السكانية والمناطق التي تأثرت بكارثة تشيرنوبيل، وأعرب عن تشجيعه للشركاء القطريين كيما يزيدوا من مساندتهم للجهود الوطنية المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

١٢٣ - وأبدى نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) لدى الصندوق تقديره للتعليقات الإيجابية والتوصيات المستمرة، ولاحظ أن الصندوق يود أن ينتقل إلى الأخذ بنهج يتعلق بالبرامج القطرية في أوكرانيا، ولكن هذا يتوقف على توفر الموارد. وصرح بأن الصندوق يعترم تعزيز جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وخاصة فيما يتعلق بالشباب.

١٢٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين المتعلقين بالزيارة الميدانية إلى غواتيمالا (DP/2004/CRP.4-DP/FPA/2004/CRP.3) وبالزيارة الميدانية إلى أوكرانيا (DP/2004/CRP.5-DP/FPA/2004/CRP.4).

## الفصل الثامن عشر - الاقتراحات المشتركة بشأن التقارير المتعلقة بإطار التمويل المتعدد السنوات

١٢٥ - لدى مناقشة الوثيقة DP/2004/CRP.6-DP/FPA/2004/CRP.2، أعربت الوفود عن تأييدها لتقديم تقارير منسقة، واقترحت أن يقوم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان والصندوق الإنمائي للمرأة بالاتصال بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقالت

الوفود إن يودها أن ترحب بفرصة مناقشة أفكار البرنامج الإنمائي المتعلقة بالأهداف، ولكنها تشجع المنظمات على تحاشي الإفراط في التركيز على الأسلوب، فبلوغ الأهداف يأتي في المرتبة الأولى.

١٢٦ - وأيدت الوفود الاقتراح المشترك للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان والصندوق الإنمائي للمرأة الذي يطالب بالإبلاغ عن النتائج بصورة منسقة كما هو وارد في التقرير. وأكدت الوفود، مع هذا، أن ثمة احتمالاً للعودة إلى هذا الموضوع في دورة لاحقة، وذلك في ضوء استعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية لأغراض التنمية بحلول الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

١٢٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠/٢٠٠٤ بشأن المقترحات المشتركة المتصلة بتقديم التقارير عن إطار التمويل المتعدد السنوات.

## الفصل التاسع عشر الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي: مقترحات لعام ٢٠٠٥

١٢٨ - ذكر الرئيس الوفد بأن المجلس التنفيذي كان قد خطط في البداية لمناقشة المقترحات المتعلقة بالاجتماع المشترك في عام ٢٠٠٥ في الدورة السنوية الحالية. وحيث أن مكثي المجلسين التنفيذيين الآخرين لليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي لا يزالان يناقشان المواضيع التي سيجري تناولها في هذا الاجتماع المشترك، فإنه قد اقترح مواصلة مناقشة هذه المسألة على صعيد المكاتب.

١٢٩ - وأبلغ الرئيس أعضاء المجلس بأنه قد تحقق توافق عام في الآراء فيما بين المكاتب الثلاثة بشأن المواضيع الرئيسية الأربعة التالية: (أ) فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (ب) التبسيط والتنسيق؛ (ج) الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية؛ (د) الشؤون الجنسانية. ودعا الوفود إلى تقديم مدخلاتها إلى المكتب عن طريق كل من نواب الرئيس الإقليميين.

## الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### الفصل الثالث عشر - تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٣

١٣٠ - قامت المديرية التنفيذية، في بيانها الافتتاحي، بتسليط الضوء على أن جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد أدى إلى تمكين الأفراد والأسر والمجتمعات والدول. وبرنامج عمل هذا المؤتمر قد وضع الأفراد وحقوق الإنسان - لا أعداد السكان ومعدلات النمو السكاني - في لب المعادلة. وشددت على أهمية قضايا السكان والصحة الإنجابية في مجال القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ثم صرحت بأن من المسلم به اليوم على نطاق واسع أن هذه الأهداف الإنمائية للألفية - ولا سيما الأهداف ٣ و ٤ و ٥ و ٦ - لا يمكن تحقيقها دون إنجاز هدف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي يتعلق بوصول الجميع إلى خدمات الصحة الإنجابية. وأكدت أهمية كفالة تسليط الضوء على هذه الروابط بالجمعية العامة في عام ٢٠٠٥.

١٣١ - وشددت على التزام الصندوق بإصلاح الأمم المتحدة، وذكرت أن الغرض الحقيقي للإصلاح يتمثل في جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية في مجال الوصول إلى السكان وتلبية احتياجاتهم. ولاحظت أن الصندوق ما فتئ متصدرا لجهود الأمم المتحدة التي ترمي إلى تهيئة عمليات منسقة ومبسطة، وأكدت أن ثمة ضرورة لتوفيق هذه العمليات مع العمليات المضطلع بها داخل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. وشددت على أهمية بناء قدرات البلدان من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت أن ثمة حاجة إلى زيادة تعزيز نظام المنسقين المقيمين.

١٣٢ - وأكدت تلك الضرورة الملحة المتعلقة بتشجيع الأنشطة الرامية إلى ربط فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بمبادرات الصحة الإنجابية، ولاحظت أن هذه الروابط جديدة بالمناقشة في الخطط والميزانيات الإنمائية الوطنية، وعمليات ورقة استراتيجية الحد من الفقر، والأمهج القطاعية، والتقييمات القطرية المشتركة، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وشددت على الأهمية الحاسمة لضمان خدمات الصحة الإنجابية.

١٣٣ - وبشأن دور الثقافة، لاحظت أن الصندوق قد قام مؤخرا بدراسة أمهجه البرنامجية من أجل استحداث أمهج أكثر شمولاً لا يمكن لها أن تتضمن الثقافة والدين والأدوار المضطلع بها من قبل هياكل ومؤسسات السلطة المحلية، مما يمثل ما يسمى لدى الصندوق "نهج العمل من الداخل". وثمة غرض مقصود في هذا المصم، وهو إضافة "عدسة الثقافة" لأدوات البرمجة بالصندوق، بالإضافة إلى النهج المستند إلى الحقوق الذي يكمن في لب برنامج العمل

لدى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واحتتمت المديرية التنفيذية بياها بتكرار ما سبق أن قالتها من أن الصندوق ملتزم ببناء القدرات الوطنية وهيئة بيئية تمكينية لإشراك الجميع في عملية التنمية.

١٣٤ - وهنأت الوفود المديرية التنفيذية لما أدلت به من بيان مثالي ملهم، وأعربت عن تأييدها القوي لصندوق السكان. ورحبت الوفود بالتزام الصندوق بجعل جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في قلب عملية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وشددت على أن الطريق المؤدي لعام ٢٠١٥ يمر بمؤتمر القاهرة. وأكدت أن صندوق السكان لا يزال هو الداعية والميسر لجدول أعمال هذا المؤتمر، على نحو أساسي، وأنه يضطلع بدور حاسم في مساعدة البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وأثنت الوفود على الصندوق إزاء التزامه بمراعاة الحساسية الثقافية لدى تصميم البرامج، كما أنها ذكرت في نفس الوقت أن هذا قد أدى إلى رفع مستوى القبول والملكية من جانب المجتمع المحلي.

١٣٥ - وسلمت الوفود بمساهمات صندوق السكان في التقليل من حالات وفاة الأمهات ومرضهن أثناء النفاس، وتحقيق إمكانية الوصول إلى تنظيم الأسرة على نحو طوعي، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتشجيع ضمان خدمات الصحة الإنجابية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتصدي لأعمال العنف والممارسات الضارة القائمة على أساس نوع الجنس، وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وساندت الوفود ما يقوم به الصندوق من التركيز على قضايا الصحة الإنجابية لدى المراهقين، بما في ذلك ما يتصل بفيروس نقص المناعة/مرض الإيدز، كما أنها شددت على ضرورة دمج الصحة الإنجابية والبرامج المتعلقة بهذا الفيروس وبذلك المرض. وأكدت أن هناك حاجة إلى معالجة قضية تأنيث وباء فيروس نقص المناعة/مرض الإيدز، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٣٦ - ورحبت الوفود بقيام صندوق السكان بتحريك أنشطته إلى مستوى أعلى ونقل تركيزه من المشاريع إلى السياسات، ولا سيما ما يديه من اهتمام بالصحة والحقوق الإنجابية، كما أنها أثنت على التزام الصندوق بالبرمجة التي تتسم بالاستناد إلى الحقوق ومراعاة الأبعاد الثقافية. وقامت الوفود بامتداح وتشجيع الصندوق فيما يتصل بجهوده الرامية إلى تحسين المهارات التقنية لدى موظفيه بهدف تيسير المشاركة المعززة في الأنهج القطاعية وعمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وبشأن جعل المشاركة في الأنهج القطاعية مسألة إلزامية، تساءل أحد الوفود عما يعنيه هذا على الصعيد العملي، في ضوء محدودية موارد الصندوق.

١٣٧ - واستفسر أحد الوفود عن مدى التأثير السلبي الناجم عن تشتت الموارد المحدودة جغرافياً بالنسبة لكفاءة وفعالية أنشطة الصندوق. وطالب وفد آخر بعرض مزيد من المعلومات بشأن شراكات الصندوق مع سائر العناصر الإنمائية الفاعلة. وحذّر وفد ثالث من مغبة فرض الشرطيات، وأكد أنه لا يجوز للأولويات المستندة إلى المانحين أن تحجب احتياجات وأولويات بلدان البرنامج. ورحبت الوفود بزيادة موارد الصندوق، وشجعت على مواصلة توسيع نطاق قاعدة المانحين لديه.

١٣٨ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على تعليقاتها الإيجابية ودعمها المتين. وأعربت عن تقديرها لاهتمام الوفود بجعل مقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بمثابة شرط أساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت التزام الصندوق بالشراكات، التي تتضمن شراكات مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وسائر المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية. وكررت القول بأن الصندوق يتولى تعزيز قدرات الموظفين للمشاركة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأنهج القطاعية. وبينت أن من دواعي التشجيع أن تقوم الوفود بتأكيد أهمية تهيئة الروابط بين فيروس نقص المناعة/مرض الإيدز والصحة الإنجابية، إلى جانب ضرورة توسيع نطاق تلك الروابط. وسلطت الضوء على التزام الصندوق بالأخذ بنهج يتعلق بحقوق الإنسان لدى القيام بالبرمجة، وصرحت بأنه قد شكلت فرقة عمل مشتركة بين الشعب لكفالة تعزيز الروابط بين حقوق الإنسان والثقافة والشؤون الجنسانية في برامج الصندوق. وبشأن الاستفسار عن مدى التركيز الجغرافي، أكدت أن الصندوق يتولى تخصيص الموارد وفقاً للمعايير المعتمدة من جانب المجلس التنفيذي، حيث تعطى الأولوية اللازمة للبلدان الأشد احتياجاً. ومن ثم، فإن هناك نسبة تتراوح بين ٦٧ و ٦٩ في المائة من الموارد قد تم تخصيصها إلى فئة البلدان "ألف"، التي تتضمن جميع البلدان الأقل نمواً.

١٣٩ - ولاحظت المديرية التنفيذية أن من الميزات المقارنة للصندوق، ما يقوم به من توفير المساعدة التقنية على صعيد بناء القدرات. وذكرت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل وسيلة مفيدة في حقل تعزيز بناء القدرات الوطنية. وفيما يخص ذلك التعليق المتصل بالأولويات المستندة إلى المانحين، أكدت أن تخطيط وإعداد البرامج القطرية، التي يدعمها الصندوق، يتم تحت إشراف بلدان البرنامج المعنية، وفقاً للخطة والأولويات الوطنية. وأعربت عن كامل موافقتها بأن بلدان البرنامج ينبغي أن تحظى بالصدارة اللازمة لكفالة ملكية البرامج، وشددت على التزام الصندوق بمبادئ العالمية والحيدة وتعددية الأطراف. ولاحظت أن الصندوق قد يسّر من وضع المبادئ التوجيهية للبرمجة المشتركة. وأكدت أن ثمة

ضرورة لتحسين نظام المنسقين المقيمين. واختتمت كلامها قائلة إنها تشعر بتقدير عميق لما قُدِّم من دعم لصندوق السكان ولبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ١٤٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠٠٤ بشأن التقرير السنوي.

## الفصل الرابع عشر - الالتزامات بالتمويل المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٤١ - شكرت الوفود المديرية التنفيذية إزاء ملاحظاتها الافتتاحية؛ ورئيس فرع تعبئة الموارد لتقديم التقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل الصندوق (DP/FPA/2004/10)؛ ونائب المديرية التنفيذية (لشؤون الإدارة) لما قدمه من تفسير بشأن انخفاض النفقات في عام ٢٠٠٣ بالقياس إلى عام ٢٠٠٢. ورحبت الوفود بذلك التقرير الجلي الواضح وأثبتت على ما يتسم به من نوعية رفيعة.

١٤٢ - وأطرت الوفود على الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل الحصول على التمويل، ورحبت بالزيادة الكبيرة في التبرعات المقدمة إلى الصندوق. وأعربت الوفود عن غببتها إلى عودة الصندوق إلى مستوى من الموارد الأساسية يبلغ ٣٠٠ مليون دولار، وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٩٦، في ضوء مراعاة أن زيادة التمويل تعكس ثقة المانحين في الصندوق. وأعلن عدد من الوفود عن تبرعاته للصندوق، مما تضمن تبرعات و/أو زيادات تشمل سنوات عديدة. وأبدت بعض الوفود أملها في تقديم تبرعات إضافية في نهاية العام.

١٤٣ - وشجعت الوفود على تقديم مزيد من التبرعات المطردة مع التبكير في السداد من أجل تيسير تخطيط وتنفيذ البرامج، ثم أكدت أن هناك حاجة إلى تهيئة قاعدة للموارد الأساسية تتسم بالضمان وبالقابلية للتنبؤ. وشددت بعض الوفود على المسؤولية المشتركة المتصلة بالوفاء بالأهداف التمويلية لإطار التمويل المتعدد السنوات، كما أنها حثت على إعلان التبرعات الشاملة لعدة سنوات. وأشار أحد الوفود إلى أن ثمة جدوى من قيام الوفود، التي تعلن عن تبرعات تشمل سنوات عديدة، ببيان جدوى ذلك لسائر الوفود المعنية في اجتماع جانبي غير رسمي.

١٤٤ - وفي الوقت الذي رحبت فيه الوفود بتوسيع نطاق قاعدة المانحين، فإنها قد حذرت من الاتكال على عدد ضئيل من المانحين. وشجع أحد الوفود الصندوق على مواصلة استكشاف التمويل من القطاع الخاص. وانتهزت وفود عديدة الذكرى القادمة لمرور عشر سنوات على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأعدت تأكيد مساندتها للصندوق وتصميمها على تنفيذ برنامج عمل هذا المؤتمر.

١٤٥ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لأمن موظفي الأمم المتحدة، ثم قال في نفس الوقت أن الأموال المتعلقة بالأمن ينبغي لها أن تتأني من الاشتراكات المقررة.

١٤٦ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على تأييدها. وتقدمت بشكر خاص للبلدان التي أعلنت عن زيادة تبرعاتها والتي وفرت تبرعات تشمل عدة سنوات. وقالت إنها تشعر بتقدير كبير لتبرعات بلدان البرنامج التي كثيرا ما قدمت على الرغم من القيود الاقتصادية. وقالت إنه سيُدرج في التقارير المقبلة جدول يوضح تبرعات بلد البرنامج لتكاليف البرامج والمكاتب المحلية. ورحبت بالاقتراح المتعلق بإجراء مناقشة فيما بعد عن إعلان تبرعات تغطي عدة سنوات. وبشأن التمويل المتعلق بأمن الموظفين، لاحظت أن منظمات الأمم المتحدة عليها أن تسدد تكاليف الأمن إلى حين اتخاذ قرار بشأن الاشتراكات المقررة من جانب البلدان. واحتتمت كلامها قائلة إنها تؤكد للمجلس التنفيذي أن صندوق السكان سوف يستخدم موارده بأسلوب يتسم بالشفافية والفعالية والمساءلة.

١٤٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٢٠٠٤ بشأن الالتزامات بالتمويل المقدم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤٨ - وعقب اتخاذ المقرر، صرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه قد انضم إلى توافق الآراء ولكنه يرغب في توضيح موقفه: فالولايات المتحدة تؤيد بقوة، في حملة أمور، تلك الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق لتنفيذ مقاصد وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما دامت هذه الأنشطة لا تعني تأييد الإجهاض أو الدعوة له. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأهداف الإنمائية للألفية بصيغتها الواردة في "الخطة التفصيلية" تختلف عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. والولايات المتحدة لا تؤيد تلك الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

## الفصل الخامس عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٤٩ - وشكرت الوفود نائب المديرية التنفيذية (لشؤون البرامج) ومديري شعبة أفريقيا وشعبة الدول العربية أوروبا وشعبة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وممثلي الصندوق من أوزبكستان وميانمار إزاء ملاحظاتهم الاستهلاكية. وكان معروضا على المجلس تمديد للبرنامج القطري لزمبابوي لفترة سنتين؛ ومذكرة عن تنفيذ البرنامج الخاص بصندوق السكان والمتعلق بتقديم المساعدة إلى ميانمار؛ و ١٣ من مشاريع وثائق البرامج القطرية.

١٥٠ - وأثنت الوفود على نوعية مشاريع وثائق البرامج القطرية هذه، ولا سيما النتائج وأطر الموارد. ورحبت بجهود الصندوق الرامية إلى مواصلة الدوائر البرنامجية لدى منظمات

الأمم المتحدة إلى جانب التنسيق المنجز من خلال عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأعربت الوفود عن تقديرها لذلك الدور الهام الذي يضطلع به الصندوق في مجال توفير الرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية، مما يتضمن تنظيم الأسرة. ورحبت الوفود بما ورد من إشارات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر، كما أنها شددت على أهمية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولاحظ أحد الوفود أن الانتقال من استخدام وسائل منع الحمل المجانية إلى استخدام وسائل ذات رسوم يجب أن يكون تدريجياً، من أجل عدم إهمال الفقراء والمحرومين. وتساءل وفد آخر بشأن ما يظهر من عقبات على الصعيد القطري، وكذلك بشأن ما يتبع من أنهج تتسم بحساسية ثقافية لدى البرمجة. وعلقت بعض الوفود على نواح بعينها من نواحي بعض مشاريع البرامج القطرية المحددة.

١٥١ - واستفسرت الوفود عن آثار برنامج ميانمار، كما أنها تساءلت عما إذا كانت التدخلات ستعرض للتصعيد. وقد أيدت تقديم مساعدة مستمرة في مجال الصحة الإنجابية. واستفهمت بشأن الأنشطة التي لم تنفذ بعد.

١٥٢ - وشكر مديرو الشعب الجغرافية لدى الصندوق الوفود إزاء تعليقاتهم المشجعة، وذكروا أن الملاحظات المتصلة بمشاريع برامج قطرية بعينها سوف تحال إلى البلدان المعنية.

١٥٣ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري لزمبابوي لفترة عامين، كما أنه أحاط علماً بالمذكرة المتعلقة بتنفيذ برنامج صندوق السكان الخاص بتقديم المساعدة إلى ميانمار. وكذلك أحاط المجلس علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وبما قدم عليها من تعليقات: أذربيجان وأرمينيا وأنغولا وأوزبكستان وإيران (جمهورية - إسلامية) وبوروندي وتركمانيستان ورومانيا وطاجيكستان والفلبين وقيرغيزستان وكازاخستان ومدغشقر.

## الفصل السادس عشر - التقييم

١٥٤ - شكرت الوفود مديرة شعبة خدمات الرقابة الداخلية لتقديمها للتقرير الدوري عن التقييم (DP/FPA/2004/12)، وأثنت على جودة نوعيته ووضوحه. وأعربت الوفود عن غبظتها لما لاحظته من زيادة الموارد المكرسة للتقييم ومن تنمية قدرات الموظفين في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج. وأطرت الوفود على صندوق السكان إزاء انتقاله إلى مرحلة اعتبار التقييم بمثابة أداة للتعليم على صعيد المنظومة.

١٥٥ - ورحبت الوفود بجهود الصندوق الرامية إلى استخدام الخبراء المحليين في إجراء التقييمات. وكذلك رحبت بالتقييم الموضوعي للدعم المقدم من الصندوق لتنمية القدرات

الوطنية. واستفسر أحد الوفود عن كيفية مراعاة الصندوق للتوصيات المنبثقة عن التقييم. وشجعت الوفود الصندوق على مواصلة أعمال التقييم المشترك مع السلطات الوطنية وسائر الشركاء الإنمائيين، وذلك في نفس الوقت الذي أثنت فيه على التقييمات المشتركة المضطلع بها قبل اعتماد إطار جديد للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت التقييمات التقليدية سوف تختفي في ظل النظام الجديد.

١٥٦ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت هناك آلية لضمان إدخال الدروس المستفادة في نظم الصندوق، وكذلك عن كيفية تقاسم الدروس والممارسات الجيدة في سياق الصندوق وشركائه. وأوصى أحد الوفود باستمرار تدريب الموظفين، مما يتضمن تدريبهم على نحو مشترك في سياق بقية منظمات الأمم المتحدة. وكان ثمة تأكيد لأهمية تحسين أعمال التخطيط والرصد.

١٥٧ - واستفسرت الوفود عن التحديات التي تواجه الصندوق في ميدان المشاركة في الأنهج القطاعية، واستفهمت عن كيفية تمكين المانحين وسائر البلدان من تقديم المساعدة في هذا السبيل. وسأل أحد الوفود عن علة عدم تمكن بلدين من تنفيذ التقييمات الإلزامية. وأشار وفد آخر إلى أن ثمة جدوى من القيام في المستقبل بوضع خطة عمل سنوية للتقييم.

١٥٨ - وقدمت مديرة شعبة الرقابة الداخلية شكرها للوفود لما قدمته من تعليقات إيجابية. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيواصل استخدام الخبراء الوطنيين في أغراض التقييم. ولاحظت أن عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية توفر فرصا متزايدة أمام أفرقة الأمم المتحدة القطرية كيما تضطلع بتقييمات مشتركة. وبشأن استخدام نتائج التقييمات، أكدت أن النتائج والدروس المستفادة تتعرض لاستخدام واسع النطاق على الصعيد القطري، كما يُعاد إدراجها في عملية التخطيط. وثمة تقاسم أيضا للدروس المستفادة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأيضاً مع سائر الشركاء الإنمائيين من خلال الأفرقة العاملة المعنية بقضايا التقييم والمحافل الأخرى المشتركة بين الوكالات. ولاحظت أن الصندوق سيستمر في الاستثمار في مجال تدريب الموظفين من أجل تنمية القدرات، بما في ذلك تنمية القدرات على الصعيد القطري.

١٥٩ - وبشأن السؤال المتعلق بالأنهج القطاعية، ذكرت أن الصندوق يتولى تعزيز المعارف والمهارات التقنية لدى موظفيه من أجل تدعيم المشاركة في هذه الأنهج القطاعية، وفيما يتصل بالبلدين اللذين لم يضطلعوا بالتقييم، أوضحت أنه قد حدث تأخير في بدء البرنامج القطري بأحد هذين البلدين، وأنه سوف يضطلع بتقييم في العام الرابع على النحو المفترض؛ أما فيما يخص البلد الآخر، فإنه قد تعذر إجراء التقييم بسبب عدم كفاية البيانات الأساسية.

وقالت إن هذا البلد يدرك ما يلزم القيام به، وأنه يتولى تناول هذه القضية. وعلى صعيد المطالبة بخطة عمل سنوية للتقييم، ذكرت أن ثمة حاجة إلى التوضيح، وسألت عما إذا كانت هذه الخطة تشير إلى خطة التقييم على صعيد المقرر. وأشارت إلى أن كل مكتب قطري ستكون لديه خطة للرصد والتقييم، مع تمشي هذه الخطة مع مرحلة البرنامج الخاص.

١٦٠ - وأكدت للمجلس التنفيذي أن التقييمات التقليدية سوف تستمر وأعربت عن موافقتها بشأن أهمية الأخذ بنهج تحليلي لدى تناول تصميم البرنامج، وقالت إن هذا سيؤدي إلى تحسين نوعية الرصد والتقييم في الوقت المناسب.

١٦١ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الدوري المتعلق بالتقييم (DP/FPA/2004/12).

## الفصل الحادي والعشرون - مسائل أخرى

### بيان بشأن بلد يمر بمرحلة انتقالية: تيمور الشرقية

١٦٢ - أجمل البيان المتعلق بتيمور الشرقية دور منظمات الأمم المتحدة في مساعدة هذا البلد في الانتقال من مرحلة ما بعد الصراع إلى حالة بلد نام عادي. وقد قدم وزير الصحة بتيمور الشرقية تعليقات عن مساهمة منظومة الأمم المتحدة.

١٦٣ - وأثنت الوفود على منظومة الأمم المتحدة لما قامت به من دور بناء في تيمور الشرقية، وذلك في نفس الوقت الذي شددت فيه على ضرورة بناء القدرات، وتعيين موظفين أكفاء لمهام محددة، ولا سيما في مجال مساعدة البلدان من الانتقال من مرحلة الأزمات إلى مرحلة الإغاثة ثم إلى مرحلة التنمية. وكان ثمة تسليط للضوء على دور متطوعي الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بالوزع بشكل عاجل، وكذلك على الدور الاستراتيجي للمرأة في حالات ما بعد الأزمات.

حدث خاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان: "الأولوية للسكان: تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"

١٦٤ - اضطلع بالمناظرة المتعلقة بالحدث الخاص بالمجلس التنفيذي تحت العنوان "الأولوية للسكان: تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وكان أعضاء المناظرة: السيد سيرغي شاباتي (سويسرا)، والسيد بول نيلسون (اللجنة الأوروبية)، والبروفسور غيتاسين (الهند)، والدكتور جوثام موسينغوزي (أوغندا)، والدكتورة نبيهة

غودانا (تونس)، والسيد شيخ حسن سيبي (السنغال)، والسيدة غابرييلا أوكامبو جاراميلو (إكوادور)، والسيد داميان براون (جامايكا). وترأس المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان هذه المناظرة. وقدم رئيس المجلس التنفيذي رسالة خاصة من الأمين العام من منطلق الاحتفال بهذه المناسبة. وقد أكد الأمين العام في رسالته أن تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يعد أمراً ضرورياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.